

# كتاب فوار

بين الحين والأخر ينشط كتاب فلاسفة الحزب الوطني الديموقراطي في اعطاء المعارضة دروساً في أصول المعارضة البناءة ، وتقاليد الممارسة الديموقراطية ، وكانهم - مؤلاء الكتاب والفلسفه - هم وحدهم سذلة الديموقراطية ، وكهنة معابدها .

وقد كنا نتصور أن من عاشوا حياتهم السياسية بطولها هي ظل الانظمة الشمولية ، هم آخر من يصلح لالقاء الموعظ ، واعطاء الدروس ، عن الديموقراطية تلتسم لهم العذر في انهم تعودوا - وأدابها ، وممارساتها ، الا اننا على طول حياتهم السياسية - ان يكونوا « صوت سيده » فإذا نادى السيد بالنظام الشمولي ، فهم أول من « ينظر » له ، وإذا نادى بالديمقراطية ، فهم أيضاً أول من يدعوه إليها ويلقى عن أدابها الموعظ !!

وإذا كان « التلاميذ » من أمثالنا تتسع صدورهم لهذه الدروس والموعظ ، فهل تتسع صدور « الأساتذة » من أمثالهم . لسؤال واحد عن مدى التزام أجهزة الإعلام القومية بقانون الأحزاب السياسية ، الذي وضعوه هم ، هو قانون قائم وواجب الاحترام من الجميع، بل إن في عدم الالتزام به وقوع تحت طائلة المساعلة القضائية ، الذي وضعوه هم !!

الا ينص هذا القانون على أن تكون للأحزاب المختلفة مساحات زمنية متساوية أمام أجهزة الإعلام القومية ، التي ينجزونها على أن

وهل تخرج الدول المتحضرة التي يضربون لنا المثل بها هي الممارسة الديموقراطية ، على هذه قاعدة المعقول بها عندهم ، حتى غير قانون !!

لكن يظهر أن « فلاسفة » ، الحزب الوطني يختارون من بين نصوص لقانون الواحد ما يصلح موضوعاً نواعتهم . وينجاهلون من نصوص ذات القانون ، يمكن أن يكون موضوعاً نواعthem هم أولى الناس بـ !!

أحمد طلعت